

بسم الله الرحمن الرحيم





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



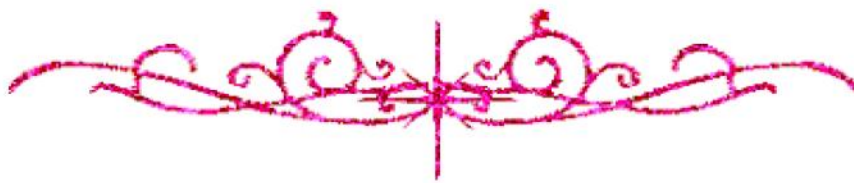
يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار





بعض الوثائق الأصلية تالفة





بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل





كلية الحقوق
قسم القانون العام

خصوصية الإجراءات القضائية أمام مجلس الدولة في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

أحمد فكري محمد سيد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ علي عبد العال سيد أحمد (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
رئيس مجلس النواب المصري

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب متولي (عضواً)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس

أ.د/ أسامة أحمد شوقي المليجي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات - كلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م



كلية الحقوق
قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث : أحمد فكري محمد سيد.

عنوان الرسالة : خصوصية الإجراءات القضائية أمام مجلس الدولة في ضوء
آراء الفقه وأحكام القضاء.

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم : القانون العام.

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج : ٢٠٠٥ م

سنة المنح : ٢٠٢٠ م

نوقشت هذه الرسالة

في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/١٤

ونالت بفضل الله عز وجل بإجماع آراء لجنة المناقشة والحكم

درجة الدكتوراه في الحقوق

بتقدير [ممتاز]

وهو أعلى تقدير تمنحه الكلية للحاصلين على هذه الدرجة العلمية



كلية الحقوق
قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث : أحمد فكري محمد سيد.

عنوان الرسالة : خصوصية الإجراءات القضائية أمام مجلس الدولة في ضوء
آراء الفقه وأحكام القضاء .

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ علي عبد العال سيد أحمد (مشرفاً و رئيساً)

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
رئيس مجلس النواب المصري

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب متولي (عضواً)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس

أ.د/ أسامة أحمد شوقي المليجي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات - كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الدراسات العليا

بتاريخ / / ٢٠٢٠

أُجيزت الرسالة:

ختم الإجازة:

مُوافقة مجلس الجامعة

مُوافقة مجلس الكلية

بتاريخ / / ٢٠٢٠

بتاريخ / / ٢٠٢٠



وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْنُوا
بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ
النَّاسِ بِإِثْمٍ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١)



(سورة البقرة - الآية ١٨٨)

إهداء

إهداء عام :

إلى مجلس الدولة، جيله السابق، وجيله الحالي، وجيله القادم.
بقدر ما ساند حق هذا الشعب النبيل دفاعاً عن حرياته العامة وحقوقه.
وبقدر ما أيد حق الإدارة في أن تكون إدارة قوية مُعتمدة بالقانون بعيدة عن الهوى.
وبقدر ما آمن بحق الوطن في أن تقوم نُظمه ثابتة ومُستقرة ترتكز على ركنين من القانون والعدالة.
حفظ الله مجلس الدولة العظيم

إهداء خاص :

إلى روح سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أهدى هذا العمل آملاً أن يكون لبنة من لبنات الصرح الشامخ لمجلس الدولة المصري.

أبي رحمه الله رحمة واسعة الذي استلهمت منه قيم العلم.
أُمِّي الغالية رمز التضحية ومنبع التقاني والعطاء الزاخر، وإخوتي ولاء، عماد، مُحمد، نورهان.
زوجتي سندي ورفيقة كفاحي، ونجلي مُحمد وعُمر امتداد عمري وضياء مُستقبلي.
المُستشار/ محمد محمود فرج حسام الدين رئيس مجلس الدولة (شيخ قضاة مجلس الدولة).
المُستشار/ خالد محمد محمود العتريس نائب رئيس مجلس الدولة (رئيس مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة).

اللواء/ إبراهيم عبد الهادي نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية.
المُستشار الدكتور/ محمد حسن زينهم، نائب رئيس مجلس الدولة.
الدكتور/ الحسين عبد الدايم صابر محمد، أخي الذي لم تلده أُمِّي.
أهديهم ثمرة جُهدي المتواضع

وإلى روح الأستاذ المُستشار الدكتور علامة القانون الأول في الوطن العربي / عبدالرزاق أحمد السنهوري، الرئيس الثاني لمجلس الدولة.

الذي قال (إن مجلس الدولة صار حقيقة واقعة، بل حقيقة رائعة، وروعته في أن الإدارة المصرية أعلنت بقيامه أنها تقف إلى جانب الحق والقانون، لا تطلم ولا تتعسف

وروعته في أن الأفراد والجماعات يرون فيه غوثاً للملحوف، وليأذاً للعائد، ومعقلاً للحريات ... ،
وروعته في أنه يعمل في صمت وسكون، يُعاون الإدارة ويفتح لها الأبواب ويُفسح أمامها الطريق،
فهو الصديق الناصح، فلا أحب إلى نفسه من أن يُجنب صديقه مزالق الخطأ، ومهما لقي في عمله
من نصب ومهما أصابه من عنت، فهو لا يحفل بما يعترضه من الصعاب (...).

(انظر تقرير سيادته السنوي الثالث لمجلس الدولة في أكتوبر سنة ١٩٤٩)

كما قال سيادته أيضًا:-

(وعندما يحين الوقت فيقرأ الخلف تاريخ هذه الحقبة العصبية من حياة المجلس، سيعلم أن السلف قد ترك له تراثاً هو أثمن ما ترك سلف لخلف، تراثاً عماده الحق والعدل وقوامه العزة والكرامة (...).

(مجلة مجلس الدولة، عدد يناير، سنة ١٩٥١)

